

تعزيز التجارة والاستثمار في مجال الأغذية الزراعية بين الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مشروع هيكل العمل

المقدمة:

لطالما حظيت التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باهتمام أكبر من قبل صناع القرار والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تعتبر التجارة عنصراً أساسياً للتعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل منظمة التعاون الإسلامي، لأنها تساهم في القضاء على الفقر وجلب الثروة وجلب فرص العمل وزيادة الرفاهية الاقتصادية، ولقد أكدت أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والاتفاقيات المتعددة الأطراف على أولوية التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعاون الاجتماعي والاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي. إن برنامج العمل العشري الذي تم تبنيه خلال القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005، و حدد هدفاً محدداً لتحقيق 20٪ من التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2015 ثم وضع البرنامج اللاحق لبرنامج العمل العشري ألا وهو برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 والذي تم تبنيه في القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول بتركيا في أبريل 2016 وضع هدفًا نحو تحقيق 25٪ من حجم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2025.

(2) إن الهدف من إنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة كمؤسسة فرعية لمنظمة التعاون الإسلامي مقرها في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في عام 1981 هو ضمان تعزيز وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل البحوث والبيانات ومساعدة الدول الأعضاء لزيادة قدرتهم التنافسية وتطوير قدراتهم الإنتاجية. وبعد ذلك، تم إعداد مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والتجاري (1977) واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات (1981) والاتفاق الإطاري بشأن نظام الأفضليات التجارية (1990)، وتقديم الأطر القانونية المطلوبة لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(3) مع تأسيس المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي اعتمد ميثاقها مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في 11 ديسمبر 2013 ، أصبحت مهمة العلاقات التجارية داخل منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية الزراعية من مسؤولية هذه المؤسسة المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك فإن جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف ستكون الآن قابلة للتطبيق لغرض تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. فإنه من المتوقع أن التبادل التجاري النشط سيسد فجوة تجارة الأغذية التي تبلغ حوالي 67 مليار دولار أمريكي حسب احصائية 2018 ، والتي استمرت في تعميق انعدام الأمن الغذائي والتغذوي داخل دول منظمة التعاون الإسلامي خاصة الأخذ في الاعتبار الأرقام المذهلة حول هدر الطعام وخسائر ما بعد الحصاد.

(4) ويوجه مشروع إطار العمل هذا أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لترويج التجارة والاستثمار في مجال الأغذية الزراعية باستخدام الأدوات الأساسية التي اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي و مع الاستفادة من أفضل التجارب و الممارسات والخبرات التجارية والاستثمارية العالمية.

تجارة المنتجات الغذائية:

(5) تعد الزيادة في حجم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من 539 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 644.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017¹ و هذا تطوراً إيجابياً بعد التعافي من الأزمات الغذائية والطاقة والأزمات المالية الثلاثية في فترة السنتين السابقتين. ومع ذلك ، بلغ إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 ما قيمته 249 مليار دولار أمريكي ، بينما بلغت صادراتها 143 مليار دولار أمريكي مما أدى إلى عجز تجاري قدره 106 مليار دولار أمريكي في نفس العام². وفقاً لذلك ارتفعت الصادرات الغذائية داخل منظمة التعاون الإسلامي من 66.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، انخفضت الواردات داخل منظمة المؤتمر الإسلامي من 27٪ في عام 2016 إلى 23.2٪ في عام 2017³ ، وبشكل عام بلغت الصادرات الغذائية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2018 ما قيمته 117.2 مليار دولار أمريكي مقابل واردات غذائية بقيمة 184.2 مليار دولار أمريكي مما سبب فجوة في تجارة المواد الغذائية تبلغ حوالي 67 مليار دولار أمريكي⁴. يشكل الغذاء أهم فئة من واردات منظمة التعاون الإسلامي الا ان كبار المصدرين لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 من البلدان غير الأعضاء في المنظمة هي: و في المقدمة البرازيل (18.3 مليار دولار)، تليها الولايات المتحدة (12.9 مليار دولار) ثم الهند (12.6 مليار دولار) يليها روسيا (10.0 مليار دولار) و من بعدها الأرجنتين (9.5 مليار دولار)⁵.

1. ICDT Annual Report on Trade Among OIC Member States, 2018, pg.17
2. ITC Trademap. 2018 by COMCEC, 2019
3. ibid
4. ITC Trademap as cited in COMCEC, 2019 pg.50
5. COMCEC, 2019, pg.135

كبار مستوردي ومصدري الأغذية في دول منظمة التعاون الإسلامي - 2018 (بآلاف الدولارات)

اسواق التصدير		اسواق الاستيراد	
16,558,919	البرازيل	8,528,272	الصين
14,672,855	الولايات المتحدة الامريكية	7,942,803	الهند
13,279,214	الهند	7,172,141	الولايات المتحدة الامريكية
11,549,702	روسيا الاتحادية	5,911,846	هولندا
8,564,506	الصين	4,255,258	إسبانيا
8,451,940	الأرجنتين	4,084,663	روسيا الاتحادية
7,460,554	إندونيسيا	3,345,200	سنغافورة
6,946,927	تايلاند	3,331,530	إيطاليا
6,927,573	فرنسا	3,249,471	ألمانيا
6,808,515	أوكرانيا	3,195,920	العراق

Source: ITC - Trade map

(6) على الرغم من تحقيق هدف منظمة التعاون الإسلامي للتجارة البينية بنسبة 20٪ في عام 2015 ، و انطلاقا من حجم التجارة المسجل داخل منظمة التعاون الإسلامي البالغ 20.33٪ فإن الانخفاض المسجل في هذا الرقم إلى 18.65٪ في عام 2016 و 19.82٪ في عام 2017 يشير إلى ضرورة بذل الجهود لتجنب المزيد من الانخفاض في التبادل التجاري داخل دول منظمة التعاون الإسلامي.

معوقات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي:

(7) يمكن عزو العقبات الرئيسية أمام تجارة الأغذية داخل منظمة التعاون الإسلامي إلى القضايا التالية:

الخدمات اللوجستية والتكلفة العالية للنقل:

(8) ارتفاع تكلفة نقل البضائع بجميع وسائل النقل البري والبحري والجوي من بلد إلى آخر وداخل اي بلد مما يعيق القدرة التنافسية لمنتجات دول منظمة التعاون الإسلامي، ويتفاقم هذا القيد أكثر على اثني عشر دولة غير ساحلية والتي تتطلب حركة عبور طويلة للبضائع، ان خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الغير كافية لها تأثير على ممارسة الأعمال التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(9) تبين الإحصائيات المتاحة عن قطاع النقل (النقل البري و النقل بالسكك الحديدية و النقل البحري و النقل الجوي) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مستوى طاقة منخفض لهذا القطاع المهم في هذه البلدان كمجموعة واحدة فمثلا:

➤ قدرة النقل البري: متوسط طول الطريق لـ 1000 شخص يعيشون في احدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدر 2.3 كم بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 5.1 كم و هذا سيئ .

➤ قدرة النقل بالسكك الحديدية: يبلغ متوسط طول السكك الحديدية التي تخدم 100000 شخص 6.9 كم فقط ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بينما يبلغ المتوسط العالمي 16.4 كم و هذا أكثر من ضعف متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي.

➤ قدرة النقل الجوي: يُقدر عدد الركاب المحليين والدوليين الذين يتم نقلهم الطائرات المسجلة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي على أنه 397.7 راكب لكل 1000 شخص وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 456.7 راكباً.

➤ قدرة النقل البحري: يبلغ إجمالي إنتاجية الحاويات لكل 1000 شخص في دول منظمة التعاون الإسلامي 76.5 طن فقط مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 101.4 طن⁶.

(10) في الآونة الأخيرة أُرست منظمة التعاون الإسلامي تعاونها الاقتصادي مع الدول الأعضاء في آسيا الوسطى في دعم تكاثر ممرات النقل بالسكك الحديدية داخل شبه الاقليم ، و كذلك دعم ممر النقل المتعدد الوسائل بين داكار وبورسودان بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والطريق السريع عبر أفريقيا الذي يهدف إلى تسهيل ممارسة الأعمال التجارية في شبه الاقليم.

(11) وكذلك يظل تطوير البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أولوية استراتيجية للبنك الإسلامي للتنمية. حيث بلغ حتى عام 2015 إجمالي الموافقات من للبنك الإسلامي للتنمية لمشاريع قطاع النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 11.7 مليار دولار أمريكي، ومن ضمن هذه المشاريع هو مشروع طريق أرليت-أساماكا في النيجر وهو جزء بالغ الأهمية من الطريق السريع عبر الصحراء الذي يمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط في الجزائر إلى الساحل الأطلسي في نيجيريا، كما تضمنت المشاريع الأخرى مثل مشروع سكة حديد كازاخستان وتركمانستان وإيران وهو جزء من ممر النقل بين الشمال والجنوب، وكذلك إعادة بناء طريق تاراز - طلس - سوسامير في جمهورية قيرغيزستان ، و طريق نيم - باسيكونو في موريتانيا ، ومشروع طريق بنديمبو - كايلاهون في سيراليون ، و غيرها.

الاستبعاد المالي:

(12) يشكل عدم حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية على رأس المال والتمويل عائقاً كبيراً أمام التجارة في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع وجود نسبة كبيرة من الأشخاص المقيمين في العالم الإسلامي و الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية المحلية، و عليه يجب اتخاذ مبادرات فعالة لشمولية الخدمات المصرفية والمالية و خاصة الصيرفة الإسلامية وبالتالي تحسين الوصول إلى الموارد القابلة للاستثمار. ولحسن الحظ هناك نمو ملحوظ في التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في كل من أسواق الأسهم ورأس المال، و أكد المعهد الإسلامي للبحث والتدريب (IRTI) إحدى الشركات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية أن عدد وحجم الصناديق المتوافقة مع الشريعة قد زاد من 13 في عام 1996 و 150 في عام 2000 إلى أكثر من 400 بحلول عام 2006 ، و ذلك أكثر من 300 مليار دولار أمريكي⁷.

6. See SESRIC report titled "Transportation Networks in the OIC Member States: Impact on Trade and Tourism", SESRIC Publications 2016.

7. Enhancing the Role of Sukuk in Agriculture Sector Financing in Indonesia: Proposed Models, IRTI, IsDB, 2008.

13) وفي نفس السياق فإن سوق الأسهم الإسلامية كما هو مدرج في مؤشر داو جونز للسوق الإسلامية (DJIMI) ، قدّر قيمة الرسمال السوقية للأسهم المتوافقة مع الشريعة في البحرين وماليزيا وباكستان بنحو 104 مليار دولار أمريكي في عام 2004 ، مع توقع زيادة الرسمال على نطاق الدول للاعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي بنحو 300 مليار دولار أمريكي في عام 2006.

14) وعلى نفس المنوال فإن إصدار الصكوك (السندات الإسلامية) الذي بدأ في 2001-2002 حتى نهاية عام 2007 بلغ 18.52 مليار دولار أمريكي في غضون ست سنوات ، مسجلاً معدل نمو بنسبة 517٪ للصكوك السيادية و 1242٪ للصكوك المؤسسية. و في الآونة الأخيرة سجلت ماليزيا أداءً مذهلاً في مساهمتها في التمويل الإسلامي من خلال معدل نمو بلغ 8.3٪ في عام 2019 متجاوزاً نمو قروض البنوك التقليدية بنسبة 1.6٪ ، وبذلك وصلت حصة التمويل الإسلامي إلى إجمالي قروض النظام إلى 35٪ مقابل 27٪ في عام 2015⁸. وبالمثل أصدرت حكومة نيجيريا ثاني صكوك سيادية للإجارة لمدة 7 سنوات في عام 2018 لتمويل مشاريع الطرق مع اقبال شعبي هائل. ومن جانبها أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا وتركيا وباكستان صكوكاً بقيمة إجمالية تبلغ 42.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019 مرتفعاً من 39.8 مليار دولار في عام 2018⁹.

15) فإن المشاكل الكامنة في التمويل المسبق للسلع والحصول على غطاء التأمين وضمانات التصدير والموافقات على النقد الأجنبي هي قضايا تسهيل التجارة، حيث ثبت أنها قضايا عسيرة داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، وتحقيقاً لهذه الغاية فإن إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتأمين الاستثمارات وائتمانات الصادرات والمؤسسة الدولية لتمويل التجارة الإسلامية ضمن المجموعة الإسلامية للتنمية يهدف إلى معالجة هذه العوائق الرئيسية. حيث بلغت صناعة التمويل التجاري الإسلامي بقيمة 186 مليار دولار في عام 2016 من صناعة التمويل العالمية الذي قدر بقيمة 12.3 تريليون دولار في عام 2016¹⁰.

ندرة الاستثمارات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي والاستثمارات الأجنبية المباشرة:

16) و من المؤلف ان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي والتصنيع وتوفير فرص العمل وتكوين الثروات في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي مهم للغاية لحشد الموارد المحلية المتاحة داخل منظمة التعاون الإسلامي التي تضم اثنتان وعشرون دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها 57 التي تنتمي إلى البلدان الأقل نمواً، ومع ذلك يجب تكثيف الجهود على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، والتي شكلت 13.9٪ فقط من الرقم العالمي في عام 2018، ويتفاقم هذا الوضع غير المواتي أيضاً بسبب التراجع المستمر في المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من البلدان المتقدمة.

8. Salaam Gateway, 05 March 2020- Press Release.

9. Fitch Ratings, Dealogic

10. Shariah-compliant Trade Finance: Developments and Opportunities. Report Salam Gateway. April 12, 2017.

17) و يتطلب اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إيجاد السياسات التمكينية والبيئات التشريعية والمؤسسية والمالية المتاحة على جميع المستويات بما في ذلك المحلية والوطنية والإقليمية، وتحقيقاً لهذه الغاية تمت الموافقة على اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وحماية وضمان الاستثمار في عام 1981 واستمرت في معالجة مختلف القضايا التي تؤثر على تشجيع وحماية الاستثمار ، بما يتماشى مع المعايير العالمية، وهذا يشمل الآلية المتخصصة القائمة لتسوية منازعات الاستثمار والتي يعهد بها لأمين منظمة التعاون الإسلامي والجهود الجارية لإنشاء آلية لتسوية المنازعات.

18) وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن دور القطاع الخاص مهم للغاية في تعزيز الاستثمار والحصول على القروض، و بالتالي يمكن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل كبير في ظل مناخ استثماري شفاف مع توفير إطار تنظيمي واضح على المستوى الوطنية، و يمكن للشركات المختلفة التي تقدم خدمات استشارية أن تمنح الثقة المطلوبة لجلب الاستثمار، ذلك لأن إدخال الصكوك وغيرها من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سيحفز النمو في القطاع المالي وتوفير آلية التمويل الجماعي الجديدة وصناديق الائتمان الريفية و بتوجيه الموارد الخاصة إلى القطاع الإنتاجي، ولهذا الغاية كان الهدف من إنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في عام 1977 باعتبارها اتحاداً عاماً للغرف التجارية الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، هذا يهدف إلى تعميم دور القطاع الخاص في تعزيز أنشطة المشاريع المشتركة والتجارة والاستثمار ، بل ويدعوا على نطاق أوسع للتجارة الحرة والنمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص والتنمية.

الحواجز التجارية وغير الجمركية:

19) و لقد قيدت مشاكل التجارة الحرة بنوعها الكمية والنوعية الوصول إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي، و تعتمد معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي وخاصة البلدان الأقل نمواً على جلب رسوم الاستيراد بهدف دعم اقتصاداتها المعتمدة على المواد الخام و دعم الميزانية العامة، ولهذا الغاية تُفرض الضرائب والرسوم على واردات السلع والخدمات في حين أن الجهود المبذولة لإزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة تُقابل دائماً بالمقاومة من قبل الجميع، وتلقت اتفاقية إطارية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي المعتمدة في عام 1990 دعماً مشروطاً فقط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويرجع ذلك جزئياً إلى ملف ملف حقيقة اعتماد الدول علي الإيرادات من الاستيراد وجزئياً بسبب عضويتها في مناطق التجارة الحرة الإقليمية والاتحادات الجمركية، إن المهمة التي تقع على عاتق منظمة التعاون الإسلامي هي تشجيع الدول الأعضاء على تفعيل نظام الأفضليات التجارية واتفاقيته ذات الصلة وهما البروتوكول الخاص بالخطوة التعريفية التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية 2005 – (PRETAS) ، ونظام الأفضليات التجارية - قاعدة المنشأ (TPS-RoO) ، حتى تتمكن الصادات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من الوصول بشكل أفضل إلى سوق المنظمة التي يبلغ حجمه 1.5 مليار.

20 - بالنظر إلى حاجة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى وضع معايير مشتركة من شأنها تسهيل تصدير السلع والخدمات داخل دول منظمة التعاون الإسلامي تم إنشاء معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية بهدف تشجيع التطوير الجماعي والتدريجي وتطبيق المعايير المشتركة للسلع والخدمات، علاوة على ذلك تعد متطلبات السلامة الغذائية للصادرات وقضايا الصحة النباتية حاسمة للغاية في صناعة الأغذية، بدأ سوق الحلال العالمي يزداد نشاطاً بشكل تدريجي ونظراً للتحول في الإدراك بأن الصناعة تشتمل فقط على ذبح الحيوانات واستبعاد منتجات الكحول ولحم الخنزير. وبلغت قيمة السوق ، التي تشمل الآن الأدوية ومستحضرات التجميل والموضة والسياحة 436.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وفقاً لـ "الاقتصاد الإسلامي العالمي" ، وقدر إنفاق المستهلكين المسلمين للأطعمة الحلال وأسلوب الحياة في عام 2014 بنحو 1.8 تريليون دولار أمريكي مع توقعات للوصول إلى 2.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2020¹¹.

21) وفي هذا الصدد أتاحَت تجارة المواد الغذائية فرصة جيدة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاتفاق على معايير حلال موحدة لتصدير الأغذية الحلال ومشتقاتها من وإلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والجهود جارية لتطهير سوق الحلال بأكمله لإزالة التشويش الحالي والتداخل في الوظائف التنظيمية. و من الأفضل أن يتفق جميع أصحاب الشأن في سوق الحلال على الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال حيث ان المنظمة الإسلامية للامن الغذائي تتعاون حالياً مع أصحاب الشأن مثل معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية (سميك) و رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان) والمنتدى الدولي لاعتماد الحلال (IHAF) لضمان بيئة تنظيمية صحية وتنمية القدرات في سوق الحلال.

التجارة في السلع الغذائية الزراعية:

22) إنه من الاسباب المقنعة ان بناء العلاقات التجارية المفيدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتركز على أوجه التكامل القائمة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أنظمتها الغذائية. تم تصوير هذا المستوى العالي من الاعتماد المتبادل في مصفوفة الصادرات والواردات الغذائية داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين أن الباكستان وكازاخستان وتركيا ومصر وعمان تشكل أكبر خمس دول مصدرة للحبوب في منظمة التعاون الإسلامي ، في حين ان الجزائر وإندونيسيا ومصر وإيران والمملكة العربية السعودية تمثل أكبر مستوردي الحبوب، و فيما يتعلق بمنتجات الألبان تعد المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا أكبر خمس دول مصدرة بينما تعد ماليزيا والجزائر وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من اكبر المستوردين لهذه المنتجات.

11. <https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/halal-food-market>

(23) و في نفس السياق تعد تركيا ومصر وإيران والمغرب وباكستان أكبر مصدرين للفواكه والخضروات داخل منظمة التعاون الإسلامي ، في حين أن كازاخستان واندونيسيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستوردين لهذه المنتجات الغذائية، أما بالنسبة لمنتجات اللحوم فإن تركيا والمملكة العربية السعودية وباكستان والإمارات العربية المتحدة والأردن تشكل أكبر المصدرين بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، في حين أن ماليزيا والعراق ومصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي أيضا من أهم المستوردين.¹²

(24) بالنظر إلى هذا السيناريو المذكور أعلاه فإن تعزيز التجارة وتسهيل التجارة في قطاع الأغذية من شأنه أن يزيد من حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إذا تم تنفيذه جنباً إلى جنب مع سياسة زيادة القدرات الإنتاجية للبلدان ذات الإمكانيات الأكبر لتطوير استراتيجياتها للمنتجات الغذائية المعززة للتجارة.

إطار العمل:

(25) يمكن تلخيص مجالات التدخل الرئيسية من قبل المنظمة الإسلامية للامن الغذائي لضمان نمو القطاع الفرعي لتجارة الأغذية على المدى القصير والمتوسط على النحو التالي:

تطبيق المعاهدات المتعلقة بالتجارة لمنظمة التعاون الإسلامي:

(26) تنص مختلف المعاهدات المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي للترويج التجاري والاقتصادي على تدابير وطنية ودولية مختلفة تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء فيها، وفي هذا الصدد يوصى بالتدابير التالية:

(أ) التوقيع والتصديق وتنفيذ الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والتقني والتجاري (1977)، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل 49 دولة فقط وصدقت عليها 32 دولة، وتنص الاتفاقية من بين أمور أخرى على المشاركة في المعارض التجارية الوطنية للدول الأعضاء.

(ب) التوقيع والتصديق وتنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات (1981)، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل 38 دولة عضو فقط وصدقت عليها 29 دولة، إن الحكم بشأن قبول المستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وثيق الصلة بعلاقات تجارة الأغذية.

(ج) التوقيع والتصديق وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن نظام الأفضليات التجارية (1990)، تم التوقيع على اتفاقية الإطار هذه من قبل 40 دولة فقط وصدقت عليها 31 دولة عضو، إن الحكم بشأن إلغاء التدابير الجمركية

وغير الجمركية ومنح معاملة الدولة الأكثر رعاية للمنتجات من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواتية لزيادة التبادل التجاري للأغذية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المعرض الوطني لتجارة المواد الغذائية:

(27) إن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الإسلامية للامن الغذائي مدعوة لتشجيع إقامة معارض تجارية للأغذية والزراعة و المشاركة الفعالة وبما يتماشى مع أحكام الاتفاقية العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون الاقتصادي والفني ، وسيضمن اطلاع الدول الأعضاء فرص التجارة والاستثمار المتاحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، إن مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، ولا سيما الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ستعزز الشراكة بين مختلف أصحاب الشأن في قطاع الأغذية والزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

معرض المنظمة الإسلامية للامن الغذائي للأغذية والزراعة:

(28) يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و في المنظمة الإسلامية للامن الغذائي أن تعقد العزم على تنظيم معرض الأغذية والزراعة كل عامين على أساس التناوب، وتتطوع الدول الأعضاء باستضافة هذه المعارض في إطار التضامن والأهداف الاقتصادية المشتركة، مما سيضمن هذا النشاط التفاعل المنتظم بين جميع أصحاب الشأن في قطاع الأغذية ، بما في ذلك الجمهور والقطاع الخاص والمحلي والمجتمعي والمزارعين والرعاة والشباب والنساء ، من أجل الترويج الأفضل لسوق الأغذية، بقدر المستطاع يمكن أن تكون المعارض بالاشتراك بين المنظمة الإسلامية للامن الغذائي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة.

المنتجات المالية الإسلامية لتمويل الاستثمار:

(29) هناك حاجة إلى التطبيق الواسع للمنتجات المالية و الصيرفة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغرض تمويل مؤسسات القطاعين العام والخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك نمو صغار المزارعين وتمكين الشباب والنساء، في هذا الصدد سيتم تعميم مختلف الأدوات المالية الإسلامية بين مختلف شرائح سكان دول منظمة التعاون الإسلامي، من شأن استخدام المنتجات المالية و الصيرفة الإسلامية معالجة قيود الاستبعاد المالي كما هو موضح أعلاه ، مع تسهيل الوصول إلى بعض آليات التمويل المبتكرة مثل المضاربة و المشاركة و الإجارة و الاستصناع والصكوك ، وكذلك أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي وهي: الزكاة والوقف وصدقات وأموال أخرى.

13. Mudarabah is a form of partnership between a funds owner and a funds manager, while Musharakah is a joint venture investment. Ijarah is a leasing-based financing model, while Istisnah is a built-to-order contract. Sukuk is a Shariah-compliant long term bond. Zakat is the compulsory poor tax, while Wakf is an endowment fund. Sadaqat is an Islamic gift.

تمويل تجارة الأغذية والاستثمار وائتمانات التصدير:

30) إن خدمات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي و من أبرزها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة و المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ، وكذلك وكالات التمويل الوطنية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، مطلوبة لضمان دعم الأنشطة التجارية في قطاع الأغذية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ، بالإضافة إلى ذلك تعمل الدول الأعضاء على تعزيز الاتصالات المنتظمة بين وكالات ترويج التجارة والاستثمار لديها بغرض تشجيع الصادرات والاستثمار في قطاع الأغذية.

تنظيم معايير الحلال وإجراءات الاعتماد :

31) تحتاج الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي أطر عمل تنظيمية وطنية أفضل لتعزيز سوق الحلال ، و بما في ذلك ذبح المواشي ومستحضرات التجميل والأدوية والسياحة، وبحاجة إلى حملات توعية على المستويين المحلي والوطني لترويج سوق الأطعمة الحلال ، مع ضمان التدوين المناسب للمعايير وإجراءات إصدار الشهادات في البيئة التشريعية الوطنية، سوف تعزز المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التعاون بين الدول الأعضاء فيها من أجل إزالة الحواجز التقنية أمام تصدير واستيراد الماشية والمنتجات الغذائية الأخرى من خلال تنسيق المعايير وإجراءات إصدار الشهادات وسيشمل ذلك أيضاً تطوير قدرات مختلف أصحاب الشأن في سوق الأغذية الحلال بما في ذلك التعاون مع هيئات التفتيش و المعايير والاعتماد والتصديق على الشهادات المحلية والوطنية والإقليمية لتسهيل تجارة واستهلاك الثروة الحيوانية بأكثر طريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

صناعة الأغذية وخسائر ما بعد الحصاد:

32) بناءً على التوصيات الواردة بشأن جدوى إنشاء الاتحاد الإسلامية لصناعة الأغذية كمنشآت مؤسسات القطاع الخاص لمعالجة خسائر ما بعد الحصاد وهدر الطعام ، فإن الدول الأعضاء مدعوة للنظر في سلامة الاقتراح كي يتسنى إطلاق هذا الاتحاد في أقرب وقت من خلال تعبئة مختلف غرف التجارة الوطنية لمنظمة التعاون الإسلامي وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا القطاع الفرعي.

تدابير سلامة الأغذية والصحة النباتية:

33) تُعرّف سلامة الأغذية بأنها عدم وجود أي مستويات من المخاطر في الأغذية التي قد تضر بصحة المستهلكين، وبناءً على ذلك يجب أن تكون المنتجات الغذائية خالية من أي مخاطر ميكروبيولوجية أو كيميائية أو جسدية ، بما في ذلك تلك التي تكون غير المرئية للعين: البكتيريا و الفيروسات و بقايا المبيدات الحشرية¹⁴، ولهذا الغرض يتم تشجيع الدول الأعضاء على دعم تطوير القدرات المؤسسية الفردية لعمليات التفتيش على الأغذية وأخذ العينات وتحليل المخاطر وإدارة الأمن الغذائي .

نهج سلسلة القيمة لتطوير الأغذية والسلع الزراعية الاستراتيجية:

(34) يجب أن يشكل دعم لتطوير القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء كنقطة ارتكاز للتعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية، ذلك لأن البلدان متوسطة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي و التي تتمتع بإنتاج بعض المنتجات الغذائية الزراعية مدعوة لمساعدة الدول الأعضاء الأخرى الأقل قدرة من خلال نقل التكنولوجيا والتعاون الثلاثي، كما يجب على مختلف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على المستويين الوطني وداخل منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في دعم مشروعات "الربط العكسي" للتعاون الفعال داخل المنظمة.

تطوير طرق النقل والاتصالات اللاسلكية:

(35) إن تطوير طرق النقل المحلية و الوطنية والإقليمية أمر حاسم لتيسير التجارة بين الدول الأعضاء، وينطبق الشيء نفسه على الاتصالات اللاسلكية ونقل التكنولوجيا، ولهذه الغاية تشارك الدول الأعضاء في دعم تطوير طرق النقل في دولها، و تدعو الشركات و الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين إلى إعطاء الأولوية للمشاريع في قطاعي النقل و المواصلات والاتصالات اللاسلكية. وبالتالي سيولى اهتمام كبير لتطوير قطاع النقل المتعدد الوسائط بما في ذلك النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية والنقل البري، كذلك سيولى اهتمام أكبر لتطوير طرق النقل في البلدان الاثني عشر غير الساحلية لمنظمة التعاون الإسلامي وخاصة في آسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تعميم دور القطاع الخاص:

(36) يجب أن يولى الاهتمام الكبير لدور القطاع الخاص في تعزيز التجارة والاستثمار وذلك لبناء القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء في قطاع الأغذية، بما في ذلك ترويج وتمويل تجارة الأغذية، و يجب تعبئة مختلف شرائح المجتمع وطبقاته الاجتماعية من أجل اتباع نهج شامل ومتكامل لتجارة الأغذية والأمن الغذائي، كما يعد دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة أمراً حاسماً لتشجيع الاستثمار وريادة الأعمال الاجتماعية بالإضافة إلى المسؤوليات الاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن دور المنظمات المجتمعية والمجالس المحلية والمزارعين والرعاة وكذلك صغار المزارعين ذو أهمية البالغة في هذا الصدد.

امانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

نورسلطان - كازاخستان

12 مارس 2020

